August 84

النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية

آب (اغسطس) ١٩٨٤ المجلد ، الرابع عشر العدد (٨)

AMNESTY EXPOSES TORTURE SCANDAL

IN THIS year's annual report, the Amnesty International has blamed most governments for permitting the use of a... of state pol...

Accordi... its report b... between ... marks the ... agency's ... tional cam... ture and ... The rep... governme...

are used as punishments, sometimes in addition to prison sentences. In Pakistan since 1977 and ... since 1983, ... belonging to the *Uniao Nacional para a Independencia Total de Angola* (UNITA), National Union for the total independence of ...

... are handcuffed for minutes or hours while they are sporadically beaten.

There have also been reports of torture and ill-treatment from Gabon. ...

TORTURE IN THE EIGHTIES

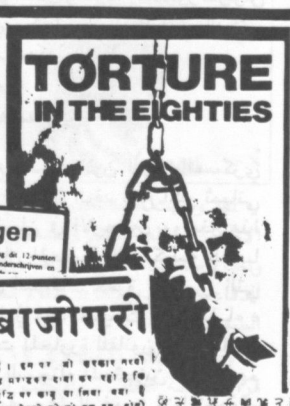

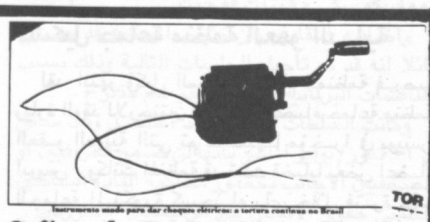

Instrumento usado para dar choques elétricos: a tortura continua no Brasil

Amnesty start campagne tegen martelingen

(Eigen berichtgeving)

BRUSSEL. Gisteren heeft Amnesty International met de publikatie van een omvangrijk rapport over marteling het startsein gegeven voor een twee jaar durende, internationale campagne tegen deze wree... schending van de mensenrechten.

Stedentocht

De Vlaamse afdeling van de mensenrechtenorganisatie zal voor de ... nemen te krijgen.

Belgische regering dit 12-punten programma te onderschrijven en er bij de ...

O fim da tortura, pede a Anistia Internacional

PAULO SÉRGIO PINHEIRO

"Ninguém será submetido a torturas nem a penas ou tratos cruéis, inumanos ou degradantes", ja afirmava o artigo 5 da Declaração Universal dos Direitos Humanos, em 1948. Vinte e sete anos depois, a Declaração sobre a Proteção de ... assassino ou de um estuprador foi preso. Para que sua família não continue sob a ameaça do criminoso a nobre polícia põe incontinenti o cúmplice no pau de arara para localizar o estuprador. E horas depois, hosana para a família brasileira, o criminoso está detras das grades. Palmas para os benemeritos torturadores!

período, registra o relatório métodos de tortura assim... maior frequência por estados ram: descargas elétrica corporais e o pau de arara... mando que "A tortura se generali... nas delegacias ...

बढ़ती मुद्रास्फीति और प्रणव मुखर्जी की बाजीगरी

Θα τιμωρούνται οι βασανιστές

Η ΕΛΛΑΔΑ ΠΡΩΤΗ ΧΩΡΑ ΠΟΥ ΘΕΣΠΙΖΕΙ ΝΟΜΟ

◆子供の前で母親に暴力 ◆痕跡残さぬ薬物使う
むごい事例数々

Falta voluntad para terminar con la tortura, dice Amnistía Internacional

PARIS, 3.- La tortura y los tratos crueles en el mundo se convirtieron en uno de los "instrumen-

"El uso sistemático de métodos

In Italia «aumento dei casi di maltrattamento» (soltanto nell'82)

'ampagna di Amnesty per denunciare torture n Turchia, URSS, Polonia, Salvador e Iran

due file di poliziotti.

L'Unione Sovietica - Amnesty international - afferma che «le procedure di internamento obbligatorio in uso favoriscono l'utilizzazione abusiva della psichiatria, e facilitano l'internamento arbitrario dei dissidenti, ostacolando al tempo stesso il ricorso a mezzi legali di difesa».

تقرير مارس جد

منظمة العفو الدولية

جاء في تقرير هام جديد اصدرته منظمة العفو الدولية ان ثلث دول ... وينصمر التا...

kkaamista, ruoskimista, raiskaamista, sähköshokkeja... Kiduttaja on usein vain tunnollinen virkamies

La tortura

Vieja y persistente practica

AI ha comprobado 2.687 casos en 45 países en cuatro años

Ocho países europeos, en la amplia lista de la tortura de Amnistía Internacional

S. GALLEGO-DÍAZ. Londres

En uno de cada tres países del mundo se practica la tortura como un elemento más de la maquinaria esta...

Europa tampoco escapa a la denuncia: cinco países de Europa del Este y tres de Europa occidental (España, Turquía y, en menor grado, Italia) figuran en la lista ... la defensa de los ...

4 ■ Le Devoir, mercredi 4 avril 1984

INFORMATIONS INTERNATIONALES

Tortur — vanlig brukt makt-middel i 1984

I 66 land er fanger i årene etter 1980 blitt torturert eller alvorlig mishandlet, enten av myndighetene selv, eller med myndighetenes vitende og godkjenneise. Dette hevder den internasjonale menneskerettighetsorganisasjonen Amnesty International, som i går startet en ny, verdensomspennende kampanje mot all tortur.

Amnesty International beginnt weltweite Kampag

Folter '84: Wir leben in finstersten Mittelalter

Un pays sur trois torture, affirme Amnesty

لقد كانت الاستجابة هائلة للحملة التي شنتها مجددا منظمة العفو الدولية لالغاء التعذيب . فمنذ بدء الحملة في ٤ نيسان /ابريل ١٩٨٤ والتقارير الصحفية تنهال على مكتب السكرتارية الدولية للمنظمة من كافة انحاء العالم وننشر على هذه الصفحة تشكيلة صغيرة من هذه التقارير التي وردت من صحف ومجلات تصدر في النمسا وبلجيكا والبرازيل والاكوادور وفنلندا وفرنسا واليونان والهند وايطاليا واليابان والنرويج وبيرو واسبانيا وتونس والمملكة المتحدة . وتعتقد المنظمة ان بامكان رجال الصحافة المساهمة بدور هام في الحملة وذلك من خلال لفت الانظار الى مراكز التعذيب ونشر شهادات ضحايا التعذيب والصور الفوتوغرافية المستخدمة كأدلة في قضايا التعذيب . كما ان باستطاعتهم متابعة التقارير الواردة عن التعذيب للتأكد من قيام الحكومات باجراء تحقيقات نزيهة وفعالة في ادعاءات التعذيب والاقتصاص من مرتكبي اعمال التعذيب .

الارجنتين - زيارة وفد منظمة العفو الدولية

قام مسؤولان في منظمة العفو الدولية بزيارة الارجنتين في الفترة من ٢٣ نيسان/ابريل الى ٢ أيار/مايو ١٩٨٤ . والمسؤولان هما وكيل السكرتير العام واحد اعضاء مكتب السكرتارية الدولية للمنظمة .

وكان احد الاهداف الرئيسية للبعثة هو تقديم المنظمة رسميا الى الحكومة المدنية الجديدة التي يرأسها راؤول الفونسين والتي تسلمت مقاليد السلطة في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ .

لقد كانت الحكومة العسكرية السابقة في البلاد والتي كان يرأسها الجنرال رينالدو بينون قد اتخذت خطوات لمنع محاكمة الاشخاص المسؤولين عن عمليات « اختفاء » الآلاف من المواطنين من قيام الانقلاب العسكري في ١٩٧٦ . لقد كان من بين الاجراءات الاولى التي اتخذتها الحكومة الجديدة اجراء رحبت به المنظمة هو الغاء قانون اقرار السلام الوطني والذي كان من شأنه ان يوفر الحماية التامة من التقديم للمحاكمة لكافة افراد جهازي الامن والشرطة المسؤولين عن عمليات « الاختفاء » المذكورة وغيرها من انتهاكات حقوق الانسان . كما قامت الحكومة الجديدة بتشكيل اللجنة الوطنية للبحث عن الاشخاص المختفين في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ .

كانت بعثة المنظمة تهدف الى جمع المعلومات عن التشريعات الجديدة في البلاد المتعلقة بحقوق الانسان ودراسة التحقيقات الجارية في الانتهاكات التي حدثت في الماضي . وقد عقد مسؤولا المنظمة اجتماعين مع اعضاء اللجنة المذكورة وموظفيها وناقشا باسهاب نطاق التحقيقات التي تقوم بها والوسائل التي تتبعها في اجراء هذه التحقيقات .

كما عقد وفد المنظمة اجتماعات مع عدد من كبار رجال الدولة ومنهم الرئيس الدكتور راؤول الفونسين ووزير الخارجية دانتيه كابوتو ووزير الداخلية انتونيو اميركو تركولي ووزير العدل والتربية الدكتور كارلوس الكونادا ارامبوري . كلما اجتمع الوفد بالدكتور جينارو كاريو رئيس المحكمة العليا .

قانون العدل العسكري

لقد كان موضوع تعديل قانون العدل العسكري احد المواضيع التي ناقشها الوفد مع اكبر ثماني منظمات لحقوق الانسان في الارجنتين . ويمنح هذا التعديل بشكل فعال المحكمة العسكرية العليا صلاحية التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت في الماضي بما في ذلك عمليات « الاختفاء » والتعذيب والاعدامات المجاوزة للقانون . كما ناقش الوفد موضوع بقية السجناء المحتجزين لارتكابهم جرائم بدوافع سياسية . وعلى الرغم من ان المنظمة لم تتبن قضايا اي من السجناء المذكورين والبالغ عددهم ٨٨ سجينا ، فان الوفد اعرب عن قلق المنظمة في المحادثات التي اجراها مع الحكومة حول التقارير التي تفيد بان معظم اولئك السجناء قد تعرضوا للتعذيب اثناء فترة الاحتجاز وحول ما واجهوه من اجراءات قانونية امام المحاكم العسكرية والاتحادية والتي تعارض القواعد المعمول بها دوليا في اجراء محاكمة عادلة . وينظر الكونجرس الارجنتيني حاليا في عدد من الاجراءات التي من شأنها ان تخفف بشكل كبير الاحكام الصادرة بحق الاشخاص المحتجزين وبالتالي الى اطلاق سراح ما يقرب من ثلثي عددهم .

تشكيل جماعة منظمة العفو الدولية

لقد انتهز وكيل السكرتير العام للمنظمة فرصة زيارة الوفد للارجنتين ليجتمع بأعضاء جماعة منظمة العفو الدولية التي تم تشكيلها مؤخرا في بوينس آيريس . وكانت المنظمة قد تبنت قضايا بعض اعضاء الجماعة المذكورة كسجناء رأي خلال فترة حكم الحكومات العسكرية السابقة في البلاد .

لقد كتب توماس هامربرغ السكرتير العام للمنظمة ، في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٨٤ الى الرئيس الارجنتيني راؤول الفونسين معربا عن ترحيب المنظمة بالمبادرات المهمة التي اتخذتها حكومته بهدف منع استخدام التعذيب وتحسين احوال السجون واعادة النظر في قضايا بقية السجناء السياسيين .

وفيما يتعلق بعمليات « الاختفاء » فقد اكد السكرتير العام مساندة المنظمة لحق عوائل الضحايا في المطالبة بمعرفة مصير اقربائهم المفقودين واعرب عن امله في ان تؤدي التحقيقات القضائية الى تثبيت الحقائق المتعلقة بهذه القضايا بشكل كامل .

تشيكوسلوفاكيا
سجناء الرأي

لقد صدر حكم آخر بالسجن لمدة ١٤ شهرا على جيري غرونتوراد الذي يقضي حاليا حكما بالسجن لمدة اربع سنوات تتبعها ثلاث سنوات من المراقبة الوقائية وذلك لقيامه بتحرير وتوزيع مطبوعات غير مصرح بها .

لقد اصدرت المحكمة الاقليمية في ليبيريك الحكم المذكور في ٤ حزيران/يونيو ١٩٨٤ وسيقضيه عزرونتوراد في احد سجون الفئة الثالثة (التي تتميز بانها اكثر السجون قسوة) وذلك بعد ادانته بالقيام باتهام احد حراس السجن مدعيا انه تعرض للضرب على يد الحارس المذكور في سجن منكوفيس في آذار/مارس ١٩٨٣ .

وتمت ادانته بموجب احكام الفقرة ١٧٤ من القانون الجنائي (« توجيه تهمة مزيفة ») . وقد رفضت المحكمة شهادة السجناء الآخرين الذين ادعوا بانهم قد شهدوا تعرض السجين للضرب ولم تقبل سوى الادلة التي قدمها حارس السجن المذكور واصدرت حكما بانه اوقع على نفسه الاصابات التي على جسده ولذا فهو متهم بجريمة الحنث باليمين . وقد قدم غرونتوراو طلب استئناف ضد الحكم المذكور .

★★★

قامت السلطات التشيكوسلوفاكية بتوجيه تهمة خرق قانون المراقبة الوقائية ضد لاديسلاف ليس وذلك لمغادرته منزله خلال الفترة من ٥ الى ٩ ايار/مايو الماضي دون الحصول على ترخيص بذلك (انظر نشرة حزيران) ولاديسلاف هو واحد من ابرز المدافعين عن حقوق الانسان في تشيكوسلوفاكيا وكان يشغل في السابق منصب الناطق الرسمي لمنظمة (ميثاق ٧٧) وهو الان عضو في جماعة حقوق الانسان غير الرسمية والتي يطلق عليها اسم (لجنة الدفاع عن المتهمين ظلما) . لقد اصدرت محكمة براغ للمقاطعة ٨ في ٢٣ ايار/مايو الحكم عليه بالسجن ثلاثة اشهر في احد سجون الفئة الثانية (التي تتميز بانها اقل صرامة وقسوة من سجون الفئة الثالثة) بتهمة تعطيل تنفيذ قرار رسمي (المادة ٧ ، الحرف ت من القانون رقم ١٥٠/٦٩) .

يبلغ لاديسلاف ليس ٥٨ عاما وقد تعرضت صحته الى التدهور . فهو يعاني من آلام في ظهره يمنح على اساسها راتبا تقاعديا ويعاني كذلك من مرض الربو . وينقضي الحكم الصادر عليه بالسجن لمدة ثلاثة اشهر في ١٠ آب /اغسطس ١٩٨٤ لتتبعه فترة المراقبة الوقائية التي سيخضع لها حتى حزيران/يونيو ١٩٨٧ . وقد اقرت المحكمة الحكم الصادر عليه بالسجن ثلاثة اشهر وذلك في الجلسة التي عقدت في ٤ تموز/يوليو الماضي للنظر في طلب الاستئناف .

يبلغ ميكلوس دوراي من العمر ٤٠ عاما وهو جيولوجي من مدينة براتسلافا واحد ابرز الناطقين بلسان الاقلية الهنغارية في

تشيكوسلوفاكيا . وقد القت السلطات القبض عليه في ١٠ ايار/مايو ١٩٨٤ وذلك لمشاركته في الحملة ضد اصدار قوانين تقضي بتخفيض عدد ساعات تدريس اللغة الهنغارية في المدارس السلافية . وذكرت الانباء انه الآن محتجز في انتظار محاكمته في براتسلافا بتهمة « تعريض مصالح الجمهورية للخطر في الخارج » (المادة ١١٢ من القانون الجنائي) وبتهمة « نشر انباء مفزعة » (المادة ١٩٩) .

لقد القت السلطات القبض عليه لاول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ وذلك لقيامه بنشاطات لصالح الاقلية الهنغارية ، لم تقدمه الى المحاكمة التي كان من القمرر اجراؤها في نهاية شباط/فبراير ١٩٨٣ . بعدها اطلقت سراحه دون بيان اسباب احتجازه بينما استمرت في اتخاذ الاجراءات القضائية ضده .

★★★

لقد تبنت منظمة العفو الدولية قضايا الاشخاص الثلاثة المذكورين باعتبارهم من سجناء الرأي .

حملة لانقاذ سجناء الشهر

كل واحد من هؤلاء الذين نروي قصتهم على هذه الصفحة يعد سجينا من سجناء الرأي . لقد القي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية او السياسية اولونه اوجنسه او اصله العرقي او لغته . ولم يستخدم اي منهم اساليب العنف او روج لها . ويعد استمرار احتجازهم انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الانسان . الصادر عن هيئة الامم المتحدة ، ويمكن للنداءات الصادرة من كافة انحاء العالم ان تساعد على تأمين اطلاق سراح هؤلاء السجناء او تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات . ومراعاة لصالح هؤلاء السجناء ينبغي انتقاء كلمات الرسائل التي توجه الى السلطات بحرص وكياسة . كما ينبغى عليك ان تؤكد ان اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع باي حال من الاحوال الى ميول سياسية معينة . ويجب في جميع الاحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة .

موكوكا امبونيا كافولو - زائير

كان يشغل سابقا منصب عمدة مدينة اميوجي - مايي و مركز « مندوب شعبي » او عضو في المجلس الوطني لدائرة كايندا الانتخابية في منطقة كاساي اورينتال للفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٢ . لقد اعتقلته السلطات دون توجيه تهمة اليه او دون تقديمه الى المحاكمة منذ القاء القبض عليه في آب/اغسطس ١٩٨٣ .

قام رجال جهاز الامن القومي بالقاء القبض على موكوكا امونيا كافولو في ١٢ آب/اغسطس الماضي في مدينة امبوجي مايي اكبر مدن اقليم كاساي اورينتال . وبعد ايام تم نقله الى العاصمة مع اشخاص آخرين معروفين بمواقفهم الانتقادية من الحكومة وتم وضعه في الحجز الانفرادي في مركز قيادة جهاز الامن القومي في مقاطعة غومبي .

ورغم عدم قيام السلطات بالاعلان رسميا عن اسباب احتجازه وعدم قيامها بتوجيه تهمة اليه ، فان الدلائل تشير بأنه اعتقل بسبب مساندته لاحد احزاب المعارضة السياسية الذي تم تشكيله في ١٩٨٢ واطلق عليه اسم (الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي التقدمي) .

وتنص احكام الدستور في زائير على انها دولة حزب واحد يحكمها (حزب الحركة الشعبية للثورة) ، لذا فأن تشكيل اي حزب سياسي آخر او الانضمام الى عضويته يشكل جريمة يعاقب عليها القانون .

لقد القي القبض على كافولو اثناء زيارة قام بها اعضاء من مجلس النواب الاميركي الى زائير واجتماعهم باعضاء حزب (الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي التقدمي) هناك . وقد اعتقلت السلطات اثناء الزيارة المذكورة العديد من مؤيدي حزب المعارضة المذكور في محاولة منها لمنعهم من الاتصال باعضاء الوفد الاميركي . ورغم ان هذه السلطات اطلقت سراح معظم المحتجزين بعد مضي فترة قصيرة فانها ابقت كافولو وعددا آخر من الاشخاص رهن الاحتجاز .

وفي مطلع عام ١٩٨٤ تم نقل كافولو من مدينة كنشاسا الى اقليم كاساي اورينتال حيث وضع تحت نوع من الاقامة الجبرية في منزله في مدينة غاندا جيكا . ولا تسمح السلطات له حاليا بمغادرة المدينة كما وضعت قيودا صارمة على حقه في استقبال الزوار والمراسلة . وذكرت التقارير ان السلطات الادارية المحلية وسلطات الامن القومي فرضت عليه مراقبة شديدة .

ورغم عدم توفر معلومات رسمية عن القيود التي فرضت عليه فان مفوض الدولة لشؤون الادارة الاقليمية (وزير الداخلية) له صلاحية فرض اوامر بالنفي الداخلي او « الابعاد » لمدة غير محدودة على الاشخاص المشتبهة بمحاولتهم تعريض امن الدولة الى الخطر . وليس بمقدور احد الطعن في هذه الاوامر عن طريق المحاكم كما ان السلطات غير ملزمة عند تنفيذها لهذه الاوامر بتوجيه تهم محددة الى الاشخاص المشمولين بها .

وتعتقد منظمة العمل الدولية ان كافولو هو احد سجناء الرأي وان القيود فرضت على حريته في التنقل بسبب آرائه السياسية الخالية من العنف .

يرجى ان تبعث برسائل تتسم بالكياسة وباللغة الفرنسية اذا كان ذلك ممكناً مناشداً اطلاق سراحه على العنوان التالي :

Son Excellence Le Citoyen Marechal Mobutu Sese Seko , President du MPR, President de la Republique, Presidence de la Republique, Kinshasa Zaire.

توماس كريتشمار - جمهورية المانيا الديموقراطية

طالب لاهوت سابق صدر عليه حكم بالسجن لمدة سنتين وستة اشهر في ١٠ تشرين الاول ١٩٨٢ وذلك ، كما تشير الدلائل ، بسبب حيازته على رموز تساند نقابة التضامن البولندية المستقلة .

القي القبض على توماس كريتشمار في ٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ وصدر حكم عليه بتهمة « اعاقته النشاط العام والاجتماعي » (المادة ٢١٤ من القانون الجنائي) وبتهمة « السب العلني » (المادة ٢٢٠) بعد ان عثرت السلطة في حيازته على قطع من ملابس مطبوع عليها رموز تدعو الى مساندة السلام و « التضامن » . وتقضي المادة ٢٢٠ بانزال عقوبة تستتبع موت المحكوم عليه مدنيا بكل من يقوم بتوزيع رموز من شانها « التهجم على النظام العام » او « الاخلال باسلوب الحياة الاشتراكي » .

وتعتقد منظمة العفو الدولية ان اعتقال توماس كريتشمار كان بسبب ممارسته لحقة في حرية التعبير بشكل سلمي .

وعندما القت السلطات القبض عليه كان كريتشمار يؤدي الخدمة العسكرية الالزامية في « وحدات الانشاء » (وفيها يعمل المجندون في بناء المنشئات العسكرية كبديل عن تأديتهم الخدمة العسكرية المسلحة) . وبالاضافة الى الحكم الصادر بحقه فعليه ان يقضي حكماً آخر بالسجن لمدة ٢٢ شهراً لتقصيره في الاستجابة لدعوة تجنيده . وكانت السلطات قد علقت الحكم المذكور عند صدوره وذلك على ما يبدو بسبب موافقته على اداء الخدمة في « وحدات الانشاء » .

يبلغ توماس كريتشمار من العمر ٢٨ عاماً وهو متزوج وله اربعة اطفال . يرجى ان تبعث برسائل تتسم بالكياسة مناشداً اطلاق سراحه على العنوان التالي :

Chairman of the State Council of the GDR
Erich Honecker
102 Berlin
Marx Engels Platz .

يوجو براسيتيو - إندونيسيا

عضو نشط من اعضاء نقابات العمال . القي القبض عليه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ واعتقل لمدة ١٢ عاماً قبل محاكمته بتهمة القيام بأعمال تخريب لها صلة بمحاولة انقلاب مزعومة وحكم عليه بالسجن مدى الحياة .

كان بوجو اسيتيو يعمل سابقا في صناعة بناء السفن . انضم الى عضوية الحزب الشيوعي الاندونيسي عام ١٩٥٠ تقريباً وكان يعمل للحزب المذكور في مدينة بالي في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٥ عندما تطرق الى سمعه تقارير اذيعت عن محاولة انقلاب مزعومة للاطاحة بالحكومة .

واستنادا الى المعلومات الواردة الى منظمة العفو الدولية ، لم تزد استجابة براسيتيو لسماع تلك الانباء عن قيامه بالترتيبات اللازمة لعقد اجتماع ثم حضور تلك الاجتماع في مدينة دينباسار للتعبير عن تأييده للحكومة .

وفي اعقاب الانلاب المزعوم اتهمت السلطات الحزب الشيوعي الاندونيسي بمحاولة تدبير الانقلاب والقت القبض على الالاف من اعضائه والاشخاص المنتمين الى عضوية المنظمات التابعة له ورمت بهم في مراكز الاعتقال . ففي مدينة بالي وحدها قامت السلطات باعدام اشخاص يقدر عددهم بحوالي ٥٠ر٠٠٠ شخص بشكل عاجل . ويعتقد ان بوجو براسيتيو قد فر من بالي قبل القاء القبض عليه في جافا الوسطى .

لقد صدر الحكم عليه بالسجن مدى الحياة في نيسان/ابريل ١٩٧٩ . ويقضي القانون الاندونيسي بتخفيض حكم السجن مدى الحياة الى حكم محدد بالسجن لمدة ٢٠ عاما بعد مرور خمس سنوات على صدور ذلك الحكم . الا ان المنظمة تعتقد ان السلطات لم تأخذ بنظر الاعتبار في قضيته فترة ١٢ عاما قضاها معتقلا قبل تقديمه الى المحاكمة ولذا فانها لن تنظر في مسألة تخفيض الحكم الصادر عليه الا خلال العام الحالي ١٩٨٤ .

لقد تبنت المنظمة قضية بوجو براسيتيو باعتباره احد سجناء الرأي لانها تعتقد ان السلطات اعتقلته لمجرد ارتباطه بالحزب الشيوعي الاندونيسي .

وتحتجز السلطات براسيتيو حاليا في احد السجون الواقعة بالقرب من مدينة دينراسار في بالي حيث يمارس العلاج بالابر على زملائه من السجناء وحرس السجن . ويبلغ من العمر ٥٨ عاما وهو متزوج وله خمسة اطفال .

يرجيى ان تبعث برسائل تتسم بالكياسة مناشدا اطلاق سراحه على العنوان التالي :

Presdent Suharto
Istana Negara Jalan Veteran Jakarta
Indonesia.

يمكن ارسال خطابات الاستعطاف الى سفارات الحكومات المعنية في بلدك ، اذا كنت تفضل ذلك .

اب/اغسطس ١٩٨٤

تعالج منظمة العفو الدولية يومياً بعضاً من اكثر المواضيع اثارة للجدل والحساسية في مجال حقوق الانسان بأكمله ألا وهي الاعتقال السياسي والسجن والتعذيب والاعدامات . وقد اثار نشاطها ردود فعل عنيفة على مر السنين من مختلف الفئات والاحزاب السياسية .

وفيما يلي نورد تشكيله من التصريحات المتعلقه بالمنظمة والتي صدرت في معظمها من ممثلي الحكومات والمعلقين السياسيين ورجال الصحافة من كافة انحاء العالم .

« أداة من أدوات الدعاية الشيوعية »
رئيس وزراء الدولة – كوينز – استراليا ١٩٨١

« تدعمها بشكل لا يقبل الجدل أجهزة المخابرات الامبريالية »
« أزفيستيا » – الاتحاد السوفيتي ١٩٨٠

« منظمة العفو – ما هي بقية التسمية ؟ ... الدولية »
رئيس الوزراء – تركيا ١٩٧٣

نساء عجائز وشباب أحبطت عزائمهم »
المدعي العام – كينيا ١٩٧٧

بوليفيا

شاعت التقارير عن انتهاكات حقوق الانسان في بوليفيا بعد قيام الانقلاب العسكري في ١٩٨٠ . وتعتبر منظمة العفو الدولية القوات المسلحة ووكلاء الحكومة في بوليفيا مسؤولين عن عمليات قتل الاشخاص وتعذيبهم واختطافهم دون ان تقيم اي وزن او اعتبار لقوانين البلاد ودستورها .

« اتهمت بوليفيا منظمة العفو بانها مرتبطة (بقوى اليسار الدولي المتطرف) وانكرت التهم التي وجهتها لها المنظمة حول سوء المعاملة التي يتلقاها السجناء السياسيون في البلاد .

« وادعى وزير الداخلية العقيد روملو ميركادو يوم الجمعة الماضي وقال مدعباً بأنه (لا يوجد سجين سياسي واحد في البلاد ولم يجر تعذيب اي أحد أو تصفيته جسدياً) .

وكالة اسوشيتيد بريس – ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١

غواتيمالا

كشفت منظمة العفو الدولية النقاب في شباط/فبراير ١٩٨١ عن برنامج اعدته الحكومة في غواتيمالا لارتكاب جرائم سياسية . وذكرت ان مركز عمليات القتل المذكورة هو المكاتب السرية في بناية ملحقة بالقصر الوطني في البلاد وتخضع هذه المكاتب لسيطرة رئيس البلاد المباشرة عليها .

« يتضح جلياً جهل اعضاء هذه المنظمة التي يرأسها الشيوعيون . فلا يمكن لأحد أن يوحي بوجود (برنامج أعدته الحكومة للقتل والتعذيب) الا اذا كان يعاني اضطراباً عقلياً أو تستحوذ عليه الانحرافات الايدلوجية ، فكأنما يوجد هناك جماعة متطرفة كعناصر التخريب الدولية ، تمارس سراً عمليات الاختطاف والقتل والتعذيب و « الاختفاء » ضد المواطنين من كل الطبقات الاجتماعية في غواتيمالا » .

الرد الرسمي من حكومة جمهورية غواتيمالا – شباط/فبراير ١٩٨١

سيصدر قريباً منشور « اقوال عن منظمة العفو الدولية » وستضم النشرة الاخبارية للمنظمة تفاصيل عن طريقة الحصول على نسخ مجانية .

ايران

عقب قيام الثورة التي أدت الى الاطاحة بالشاه في ايران ، واصلت منظمة العفو الدولية مناشدتها من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الانسان في البلاد . وقد ذكرت المنظمة في تقاريرها وذلك بجلول منتصف عام ١٩٨١ أن السلطات في ايران قد أعدمت ما لا يقل عن ١,٦٠٠ شخصاً خلال فترة الثماني والعشرين شهراً التي اعقبت تغيير نظام الحكم .

« أتهمت صحيفة آزاديغان المناصرة للحكومة اليوم منظمة العفو الدولية بانها تنفذ (اوامر الامبريالية والصهيونية) بعد ان دعت المنظمة الى وضع حد للاعدامات التي نفذتها السلطات الايرانية في حزيران/يونية الماضي .

« وقالت الصحيفة ان الاعدامات التي تنفذ في ايران هي (عمل يجري بمشيئة الله ويحظى بموافقة ٣٦ مليون مواطن) . واضافت قائلة ان المنظمة التزمت الصمت حول انتهاكات حقوق الانسان التي جرت خلال عهد الشاه الراحل » .

وكالة الصحافة الفرنسية – حزيران ١٩٨١

العراق

نشرت منظمة العفو الدولية في نيسان/ابريل ١٩٨١ تقريراً تحت عنوان : « العراق – أدلة عن التعذيب » دعت فيه الى توفير الضمانات لكافة السجناء ضد المعاملة السيئة اثناء الاحتجاز – وصرح وزير الاوقاف والشؤون الدينية العراقي في مقابلة اجراها معه صحفي كندي قائلا بأن السبب وراء تشويه سمعة بلده هو (الدعاية الصهيونية والامبريالية والاميريكية) . ويورد التقرير المقتطف التالي من المقابلة المذكورة :

« وعندما سئل الوزير العراقي عن الادلة الشاملة عن التعذيب والتي حصلت عليها منظمة العفو الدولية والتي تفيد بأن السلطات العراقية تقوم باعدام نحو ١٠٠٠ شخص كل عام معظمهم من الطائفة الشيعية) اجاب قائلا بان الشائع في العراق هو ان منظمة العفو لها (ميول مناصرة للصهيونية) . واضاف قائلا بأن ممثلي المنظمة قد قاموا بزيارة المناطق الكردية في شمال العراق وبعدها نشروا تقارير لا اساس لها من الصحة . »

صحيفة (ذا غلوب أند ميل) – تورنتو – كندا – اب/اغسطس ١٩٨١

اسرائيل

« رفضت اسرائيل اليوم دون تردد دعوة منظمة العفو الدولية الى اجراء (تحقيق عام ونزيه) في الشكاوي التي وردت من الاشخاص المشتبه بارتكابهم جرائم تخل بالامن في الاراضي العربية المحتلة . وتتعلق هذه الشكاوي بالمعاملة السيئة التي يتلقاها المتهمون المذكورون على ايدي سلطات الاحتلال الاسرائيلي .

« وقال المدير العام في وزارة العدل الاسرائيلية مافار غاباي ان دعوة المنظمة هي (عمل تهجمي) . واضاف قائلا بأن المنظمة قد أغفلت في تقريرها المؤلف من ٧١ صفحة ذكر الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية لضمان الحقوق الانسانية للسجناء في الاراضي المحتلة ..

ومضى الوزير قائلا بان إدعاء المنظمة حول تحيز المحاكم الاسرائيلية تحيزاً سياسياً هو ايضاً عمل تهجمي » .

من موشيه بريليانت – تل أبيب – صحيفة التايمز – لندن – ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠

المكسيك

كتب ام ايه سولسونا واي رميرو في مجلة (هوي) المكسيكية قائلا بأن منظمة العفو الدولية لا تطلب بمنح الحريات للسجناء السياسيين (إلا اذا كانوا من مواطني تشيلي او هايتي او الارجنتين) ومضى يقول ما يلي :

« لقد صارت منظمة العفو الدولية تعمل تحت شعار الشيوعية وكراس حربة لها . فهي منظمة غير نزيهة وحاقدة ومخادعة .

« نحن نشعر بالاسف لهؤلاء الذين وقعوا في شراكها بسبب جهلهم وسذاجتهم وليس بسبب جريهم وراء منفعة ما او لتحقيق نفس الاغراض التي تسعى المنظمة لتحقيقها – ونشعر بالاسف ايضا لهؤلاء الذين يتسلمون من المنظمة اموالا وجوائز ومكافآت بالروبل ملطخة بالدم والصديد – ونشعر كذلك بالاسف للصحف والصحفيين الذين يبالغون ويضللون بدراية او بغير دراية وبذلك يصبحون شركاء في المؤامرة المدبرة التي ترمي الى تحقيق نفس الهدف الذي سعى هتلر لتحقيقه غير ان الهدف هذه المرة اشد خطراً لانه ليس عنصرياً او اقليمياً بل ايديولوجياً واستبدادياً .

مجلة (هوي) – شباط/فبراير ١٩٨٢

باكستان

أعربت منظمة العفو الدولية بشكل متكرر عن قلقها حول انتهاكات حقوق الانسان للحكومات المتعاقبة في باكستان - ففي كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ نشرت المنظمة تقريراً أوردت فيه أدلة حول الاعمال غير المشروعة الواسعة الانتشار في البلاد بما فيها عمليات القاء القبض الاعتباطية واستخدام أساليب التعذيب . ولم تتلق المنظمة رداً على التقرير المذكور من الحكومة الباكستانية رغم اطلاعها على التقرير قبل نشره . إلا أن السفارة الباكستانية في لندن أصدرت بياناً صحفياً يوم صدور التقرير المذكور جاء فيه مايلي :

« نفى ناطق متحدث بلسان السفارة الباكستانية في لندن اليوم مزاعم منظمة العفو الدولية حول وجود الآلاف من المعتقلين السياسيين في باكستان » .

« واكد الناطق ان معظم المزاعم التي تضمنها تقرير المنظمة يستند إما على الاشاعات أو على تقارير غير موثوق بها أو ان اكثرها لم تثبت صحته وترد من مصادر مشكوك في نزاهتها . »

« البيان الصحفي الباكستاني » - السفارة الباكستانية - لندن - كانون الثاني/يناير ١٩٨٢

جنوب افريقيا

نشرت وزارة الاعلام في جنوب افريقيا في منتصف عام ١٩٧٨ كتيباً مؤلفاً من ٦٧ صفحة يحمل عنوان (العفو للارهاب) وصفت فيه منظمة العفو الدولية كمنظمة معادية لجنوب افريقيا » ، ادعت فيه مايلي :

« تنسب المنظمة الى جهاز الامن التابع لجنوب افريقيا أسوأ ما تتصوره من دوافع وأساليب وتوجه طعناً حاقداً الى المحاكم كما توجه سيلا من الاتهامات حول اساليب الشرطة الوحشية والاساءة الى المعتقلين العزل . وفي هذا يكون نصيب جهاز الشرطة في جنوب افريقيا القسط الاوفر من هذه الاتهامات . فاجهزة الشرطة ولا سيما شرطة الامن في معظم البلدان الغربية تكون عرضة للنقد والتجريح الحاد كلما جرت دعوتهما لدعم تطبيق القانون وحفظ النظام ومواجهة محاولات العنف الرامية الى تعكير الامن - وهذا اسلوب ماركسي جرت تجربته واثبات فعاليته . فالشهداء سواء أكانوا حقيقيين أم خياليين هم جوهر قضيتها واساليبها . »

تركيا

علق رئيس الدولة العسكري في تركيا الجنرال كنعان ايفرن على نشاطات منظمة العفو الدولية في خطاب القاه في إزرينكان في نيسان/ابريل ١٩٨١ قال فيه مايلي :

« اشخاص معينون ينتمون الى هذه المنظمة التي تدعى منظمة العفو الدولية يقدمون الى تركيا ويدعون أننا نقوم بتعذيب المعتقلين ...

« ويتعاون مع هؤلاء الاشخاص ، الخونة الذين لم يتمكنوا من البقاء داخل البلاد وفروا الى خارجها . فهؤلاء يقومون بتزويد المعلومات الكاذبة الى المنظمة ويسعون لتعويض اعضائها » .

هيئة الاذاعة البريطانية - موجز إذاعات العالم - أيار/مايو ١٩٨١

الولايات المتحدة الامريكية

قامت منظمة العفو الدولية في اوائل عام ١٩٨٢ بشن حملة عالمية بهدف اقناع السلطات الاميريكية بالغاء عقوبة الاعدام .

« يبدو ان دعوة المنظمة هي دعوة تهجمية زائفة ضد الولايات المتحدة وهناك بالفعل الكثير من هذه الدعوات في الوقت الحاضر ...

« فاذا كانت المنظمة قد انحرفت عن رسالتها الحقيقية كان من الافضل لها أن تلتزم الصمت تماماً بدلا من نشر الدعاية لوكالة برافدا وماشكلها من المؤسسات . »

من مقال نشر في جرائد متعددة منها جريدة - ممفيس بريس - سيميتار ، تينيسي - ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٢)

الاتحاد السوفييتي

بعد مرور أربعة أشهر على قيام منظمة العفو الدولية بنشر تقريرها السنوي لعام ١٩٨٠ الذي يتناول موضوع سجناء الرأي في الاتحاد السوفياتي ، نشرت صحيفة أزفيستا السوفيتية مقالتين طويلتين تحت عنوان « عمن تدافعون ايها السادة ! » و « كشف النقاب » .

وأضافت اذاعة موسكو المحلية في تعليق لها على المقالة نفسها قائلة :

« تقوم منظمة العفو الدولية بدور المنسق في الحملة الدعائية الشعواء والجماعية ، الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي . وترتبط هذه المنظمة التي يقع مقرها الرئيس في لندن بالمخابرات الاميركية والبريطانية والاسرائيلية وكذلك بالمراكز المعادية للاتحاد السوفيتي في جمهورية المانيا الاتحادية وبنقابات العمال الرجعية الاميريكية . »

اذاعة موسكو - التقطتها هيئة الاذاعة البريطانية - موجز إذاعات العالم - آب/اغسطس ١٩٨٠

زائير

نشر مكتب منظمة العفو الدولية في باريس رسالة مفتوحة اثناء زيارة وزير خارجية زائير الى العاصمة الفرنسية . واعرب المكتب في تلك الرسالة عن القلق حول قيام السلطات الزائيرية باستخدام وسائل التعذيب والاعدامات العاجلة للسجناء السياسيين في ذلك البلد - وقد نشر سفير زائير في لندن بياناً يرفض فيه الاتهامات التي تضمنتها الرسالة المذكورة :

« ان هذه الاتهامات في حقيقة الامر استمرار لحملة تشويه سمعة البلاد والتي تنظمها هذه المنظمة . وقد بدأت الحملة في ٢٠ أيار/مايو الماضي وتسلط الضوء على انتهاكات مزعومة لحقوق الانسان في جمهورية زائير .

« لذا ينبغي على منظمة العفو الدولية ان تسعى الى التأكد مما يردها من معلومات حتى تحصل على مصدر موثوق لغرض تزويدها بكافة المعلومات المتوفرة والصحيحة بدلا من تنصيب نفسها « كوكالة للدعاية الايدلولوجية » غرضها الانتقاص من زائير وزعزعة استقرارها . »

أس إي ماتونغولو انكومان تافول - سفير زائير في لندن - ايلول/سبتمبر ١٩٨٠

نشر هذا الرسم الكاريكاتوري في صحيفة « لامانانا » الصادرة في مونتافيديو في اورغواي بعد مرور يومين من بداية الحملة العالمية التي شنتها منظمة العفو الدولية ضد استخدام التعذيب في اورغواي .

اوغندا
مصرع ١٠٠ من المدنيين بأيدي القوات العسكرية

لقي ما يقرب من ١٠٠ من المدنيين العزل مصرعهم على ايدي جنود الجيش الاوغندي في ايار /مايو الماضي في مدينة ناموغونغو التي تقع على بعد ١٤ كلم في شمال شرقي العاصمة كامبالا استنادا الى التقارير التي وردت الى منظمة العفو الدولية .

وكان من بين الضحايا **القس غود فري بارنزا** عميد كلية الشهداء الدينية الاوغندية في مدينة ناموغونغو **والشيخ يوسف مولو** ، امام جامع كيتو الواقع قرب الكلية المذكورة التي بنيت في مواقع الاضرحة المقدسة للشهداء المسيحيين من اتباع الكنيسة الكاثوليكية والانكليزية الذين لقوا مصرعهم منذ ما يقرب من مئة عام مضى .

وتشير الدلائل الى ان جنود جيش التحرير الوطني الاوغندي قد دخلوا الكلية المذكورة في ٢٢ ايار/مايو في نطاق عملية عسكرية هدفها البحث عن رجال العصابات . فقاموا باستجواب اعضاء الهيئة التدريسية والطلاب وضربهم واطلاق النار عليهم . وقاموا بالقاء القبض على اربعة اشخاص منهم وكيل الكلية واحد القساوسة . وزعمت التقارير ان الاربعة المذكورين قد احتجزوا في معتقلات عسكرية في كامبالا حيث تعرضوا للتعذيب قبل نقلهم الى مراكز اعتقال تابعة لجهاز الشرطة . واطلق سراحهم في ٢٣ ايار/مايو الماضي دون توجيه اية تهمة اليهم . وقد اطلق الجنود النار على القس غودفري بازيرا واصابوه في ساقه ، بعدها انهالوا عليه بالضرب واخذوه معهم . واضافت التقارير انه قد تم العثور على جثته في وقت لاحق وقد اقتلعت احدى عينيه وظهرت على جسده اثار التعذيب واصابات عيارات نارية .

تدنيس الاضرحة

تشير التقارير بان الجنود الاوغنديين قد قاموا بضرب وتعذيب العديد من الاشخاص الذين يعيشون في قرية ناموغونغو والمنطقة المحيطة بها خلال اليومين اللذين اعقبا اقتحام ، الكلية الدينية المذكورة . كما قاموا باغتصاب العديد من النساء . واستنادا الى التقارير المذكورة ، لقي ما يقرب من ١٠٠ شخص مصرعهم في تلك الفترة . وقام الجنود ايضا بانتهاك حرمة الاماكن الدينية المقدسة التابعة للطوائف الاسلامية والمسيحية ، والقيام بعمليات نهب وتدمير للمتلكات على نطاق واسع . والقي القبض على ما يزيد على ٣٠ شخصا نقلوا الى مراكز الاعتقال التابعة للشرطة ، وربما اطلقت الشرطة سراحهم بعد مضي فترة قصيرة على اعتقالهم .

وعقب ذيوع التقارير الصحفية المحلية التي قامت بوصف الاحداث المذكورة ، اعلنت الاذاعة الاوغندية الرسمية ان الحكومة الاوغندية قد تلقت انباء حوادث القتل « بعميق الاسى » . وذكرت الاذاعة ان حوادث القتل قد اعقبت هجوما قام به رجال العصابات المناهضين للحكومة على محطة للاقمار الصناعية في مدينة امبوما التي تبعد ١٦ كيلومترا عن قرية ناموغونغو . واشارت الى ان العملية العسكرية التي تلت الهجوم قد تخللتها « اعمال منافية للقانون اسفرت في بعض منها عن خسائر في الارواح » . واضافت بان قائد قوات الدفاع الاوغندية الزعيم تيستو اوكيلو قد اصدر اوامر تنص على « القاء القبض على اي فرد من افراد القوات المسلحة يشتبه في اشتراكه في عمليات القتل » .

لقد اعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها البالغ الى الرئيس الاوغندي ميلتون اوبوتي حول التقارير التي تشير الى عمليات القتل والتعذيب التي قام بها افراد القوات المسلحة . وكانت المنظمة قد طلبت من الرئيس الاوغندي في ٦ تموز/يوليو الماضي اجراء تحقيق في الحوادث المذكورة في اقرب وقت ممكن . وحثت المنظمة الرئيس اوبوتي على ضرورة قيام هيئة قضائية او اية هيئة مستقلة اخرى تتصف بالنزاهة باجراء التحقيق ثم اعلان نتائجه . واكدت المنظمة ضرورة اجراء تحقيق شامل ونزيه على ضوء المزاعم الخطيرة حول قيام افراد اجهزة الامن بتنفيذ العديد من الاعدامات المجاوزة للقانون .

لقد تلقت منظمة العفو الدولية في السنوات الثلاث الاخيرة العديد من التقارير عن قيام قوات الامن الاوغندية بتنفيذ الاعدامات المجاوزة للقانون . ولم ترد المنظمة اية انباء حول قيام الحكومة الاوغندية باجراء اية تحقيقات في مثل هذه الاعدامات . وفي حالات معينة ذكرت الحكومة ان قوات المعارضة قد قامت بارتكاب تلك العمليات . ولم تعلن عن اية تحقيقات بهذا الشأن كما لم تأذن لاي هيئة مستقلة اجراء تحقيقاتها الخاصة في البلاد .

ليبيا
استمرار عمليات القتل في الخارج

عقب التقرير الذي نشرته منظمة العفو الدولية في نشرتها الاخبارية لشهر تموز/ يوليو الماضي ، وردت تقارير اخرى تفيد بان طالبين ليبيين عما عبد المنعم الزاوي (٢١) عاما ، وعطية الفلطاس (٢٠) عاما ، قد وجدا مقتولين في شقتهما في اثينا في ٤ تموز/ يوليو الماضي . وتقول التقارير انهما كانا من معارضي سياسة الرئيس الليبي معمر القذافي .

لقد اعربت منظمة العفو الدولية في ١٣ حزيران/يونيو الماضي عن قلقها البالغ للرئيس القذافي حول التقارير الاخيرة المتعلقة باعدام المعارضين السياسيين لسياسة السلطات الليبية ، ودعت الحكومة الليبية الى نبذ سياستها الرسمية التي تقضي بتصفية « اعدائها » في الخارج « تصفية جسدية » .

تركيا
صدور احكام طويلة بالسجن على الاكراد

اصدرت محكمة دياربكر العسكرية رقم ١ في ١٧ ايار / مايو ١٩٨٤ حكما على السجين الكردي المدعو **باسا اوزون** يقضي بسجنه ١٦ عاما عقب محاكمة صدر فيها حكم بالعفو عن ٤٠٥ من السجناء واحكام بالسجن على ١٥٣ آخرين تتراوح بين شهر واحد و٢٥ عاما (راجع ملف التعذيب في النشرة الاخبارية لشهر ايار/مايو الماضي) .

اصدرت محكمة عسكرية في دياربكر في ٢٥ ايار/مايو الماضي حكما بالسجن لمدة ثماني سنوات وشهر واحد على **ريسيب ماراسلي** الذي كان قد صدر عليه سابقا حكم بالسجن لمدة ١٩ عاما وذلك لنشره مقالات عن الاقلية الكردية في تركيا .

راجع النشرتين الاخباريتين لشهري آب/اغسطس ١٩٨٣ ، ونيسان/ابريل ١٩٨٤)

ذكرت التقارير انه صدر حكم بالسجن لمدة سبعة اعوام وثمانية اشهر على **مهدي زانا** الذي كان يشغل سابقا منصب عمدة دياربكر وذلك لاطلاقه شعارات انفصالية عندما اعلنت محكمة دياربكر العسكرية رقم ١ في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٣ حكما بالسجن عليه لمدة ٢٤ عاما وشهر واحد وذلك بتهمة قيامه بنشاطات انفصالية .

(راجع ملف عن التعذيب في النشرة الاخبارية لشهر ايار/مايو الماضي) .

لقد تبنت منظمة العفو الدولية الاشخاص الثلاثة المذكورين باعتبارهم من سجناء الرأي . فقد ذكرت التقارير انهم تعرضوا للتعذيب بشكل متكرر . وقد ذكر مهدي زانا لوفد من مجلس اوروبا قام بزيارة سجن دياربكر العسكري في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٤ بأنه كان قد تعرض للتعذيب يوميا لمدة ١٧ شهرا .

ايران
اعدام ١٩٧ شخصا هذا العام

علمت منظمة العفو الدولية بقيام السلطات الايرانية باعدام ١٩٧ شخصا في ايران في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران /يونيو ١٩٨٤ . وبذلك يبلغ مجموع الاعدامات التي ذكرتها التقارير منذ قيام الثورة الايرانية في شباط/ فبراير ١٩٧٩ . ٥,٨٩١ عداما . وتعتقد المنظمة ان العدد الفعلي للاشخاص الذين اعدموا يزيد عن ذلك كثيرا استنادا الى ما ورد عن السجناء السابقين واقارب المعدومين الذين ادلوا بشهادات بشكل منتظم مفادها ان عددا كبيرا من الاعدامات كانت قد تمت في اماكن سرية ولم يعلن عنها رسميا . ولم تبلغ السلطات عوائل المعدومين الا بعد تنفيذ عملية الاعدام كما منعت العديد منهم من رؤية جثث اقاربهم المعدومين ولم تعطهم سوى رقم الموقع في المقبرة حيث دفن اقربائهم .

ومن الاشخاص الذين اعدموا خلال الستة اشهر الاولى من عام ١٩٨٤ اعضاء ومناصرون للحركات السياسية المعارضة في البلاد بما فيها حزب تودة (الحزب الشيوعي الايراني) ومنظمة المجاهدين الشعبية وكذلك افراد الاقلية الكردية واتباع المذهب البهائي وافراد آخرون ذكرت التقارير انهم اعدموا لارتكابهم جرائم تهريب المخدرات .

لا تزال منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق حول عمليات الاعدام التي تعقب محاكمات عاجلة ولا يوكل محام فيها للدفاع عن المتهم ولا يمنح ذلك المتهم حق تقديم استئناف ضد الحكم الصادر بادانته ، ولا تزال المنظمة ايضا تواصل تلقي تقارير من اشخاص كانت قد صدرت بحقهم احكام بالسجن سابقا ونفذت تلك الاحكام دون اتخاذ اية اجراءات قانونية اخرى .

عقوبة الاعدام

ورد الى منظمة العفو الدولية خبر صدور احكام بالاعدام على ١١٧ شخصا في ١٠ بلدان وتنفيذ حكم الاعدام باربعة واربعين شخصا في ستة بلدان خلال شهر حزيران/يونيو ١٩٨٤ .

بولندا - محاكمة اعضاء منظمتي كيه أس أس وكيه أو آر

ذكرت التقارير ان محاكمة القادة الاربعة السابقين لمنظمتي (هيئة الدفاع الذاتي الاشتراكية) و (هيئة الدفاع عن العمال) قد تم تأجيلها للمرة الثانية بعد جلسة محاكمة لم تستمر سوى ٩٠ دقيقة في ١٨ تموز/يوليو الماضي . والقادة الاربعة هم :

جاسيك كورون وآدم ميتشينك وزبنيو روماسكوسكي وهنريك فوجيك .

واضافت التقارير بأن رئيس المحكمة قد صرح قائلا انه قد تم تأجيل الجلسات التالية وذلك بسبب المناقشات البرلمانية المتعلقة بعفو عام مقترح ..

وكانت السلطات البولندية قد اعلنت في وقت سابق في ١٢ تموز/يوليو الماضي بأنها لن تسمح للمراقبين او الصحفيين الاجانب بحضور محاكمة القادة السابقين لمنظمتي حقوق الانسان غير الرسميتين المذكورتين .

وكانت منظمة العفو الدولية قد طلبت من السلطات البولندية السماح لاثنين من مراقبيها بحضور المحاكمة . ففي ١٢ تموز/يوليو الماضي بعثت المنظمة رسالة بالتلكس الى وزارة الخارجية البولندية تحثها على اعادة النظر في قراها المذكور .

لقد جرى احتجاز ثلاثة من المتهمين الاربعة منذ فرض الاحكام العرفية في بولندا في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ . اما المتهم الرابع زبينيو روماسيوسكي فقد تم احتجازه في آب/اغسطس ١٩٨٢ ولا يزال رهن الاحتجاز حتى الآن .

لقد كان المتهمون الاربعة من اكثر المدافعين عن الحقوق المدنية نشاطا ولا سيما منذ عام ١٩٧٦ وما تلاه .

وقد لعبوا ادوارا مهمة في نشاطات نقابة التضامن العمالية غير الرسمية المحظور نشاطها الآن في البلاد .

جاسيك كورون و آدم ميتشنك زيبينو رو ماسكوسكي وهنريك فوجيك

لقد وجهت السلطات البولندية اليهم تهمة محاولة الاطاحة بنظام الحكم في جمهورية بولونيا الشعبية وذلك باستخدام القوة وكذلك محاولة اضعاف القدرة الدفاعية للبلاد وذلك بتحطيم تحالفها مع الاتحاد السوفياتي .

وعندما بدأت المحكمة في ١٣ تموز/يوليو الماضي ، قرأت لائحة الاتهام واؤجلت الجلسة حتى ١٨ من الشهر نفسه . وجرت المحاكمة في قاعة محكمة صغيرة تابعة للمحكمة العسكرية المحلية في وارسو تتسع لجلوس نحو ٣٠ شخصا . ولم تسمح السلطات بحضور المحاكمة سوى لاثنين من اقارب كل متهم ولصحفيين بولونيين يعملان في وكالتي الانباء البولونية التي يطلق عليهما اسم (باب وانتربريس) .

وذكرت التقارير ان رئيس المحكمة قد وافق على اجراء التحقيق في الشكاوى التي قدمها المتهمون والتي مفادها ان سلطات السجن قد صادرت وثائق ضرورية في قضية الدفاع عنهم ولم تعطهم الفرصة لاستشارة المحامين المكلفين بالدفاع عنهم على انفراد .

واضافت التقارير ان حركة النهضة الوطنية البولونية قد حثت الحكومة البولونية في ١٦ تموز/يوليو الماضي على اصدار عفو عام بمناسبة الذكرى الاربعين لتأسيس جمهورية بولونيا الشعبية في ٢٢ تموز/يوليو الماضي . وقد كان من المتوقع ان يوافق البرلمان البولوني في ٢١ تموز/يوليو على اصدار قانون بالعفو العام في جلسة خاصة له . ومن شأن مثل ذلك العفو ان ينص على اطلاق سراح ٣٥ر٠٠٠ سجينا بما فيهم ٦٦٠ سجينا سياسيا . وكان البرلمان قد اصدر عفوا عاما في ٢١ تموز/يوليو من العام الماضي عقب طلب مناشدة مماثل قدمته حركة النهضة الوطنية البولونية .

آخر خبر

اقر البرلمان البولوني في ٢٢ تموز/يوليو الماضي قانون عفو عام من شأنه ان ينص على اطلاق سراح ما يزيد على ٦٥٠ سجينا سياسيا محكوم عليهم لجرائم سياسية او محتجزين رهن تقديمهم الى المحاكمة . وذكرت التقارير ان العفو شمل سبعة من الزعماء الوطنيين لنقابة التضامن العمالية المحظور نشاطها وكذلك القادة الاربعة المذكورين لمنظمتي هيئة الدفاع الاشتراكية وهيئة الدفاع عن العمل والذين من المقرر تعليق محاكمتهم .

ترحب منظمة العفو الدولية بقرار العفو المذكور وتأمل ان يشمل كافة سجناء الرأي الذين تتبنى المنظمة قضاياهم حاليا .

راوندا
اتخاذ اجراءات ضد المسؤولين عن معاملة السجناء معاملة سيئة

اعلن وزير العدل في رواندا في تصريح ادلى به في مدينة كيغالي في نهاية ايار/مايو الماضي بان السلطات ستعاقب حراس السجن وافراد اجهزة الامن والشرطة الذين تتوفر الادلة على قيامهم بمعاملة السجناء معاملة سيئة اثناء احتجازهم . وكانت منظمة العفو الدولية قد اعربت عن قلقها مؤخرا في عدة مناسبات حول التقارير التي تشير الى تعرض السجناء السياسيين الى التعذيب اثناء احتجازهم والمعاملة السيئة التي يتلقاها الاشخاص المشتبه بارتكابهم جرائم جنائية عادية .

واضاف وزير العدل جان مارلي فياني موغيمان بان السلطات قررت السماح لكافة السجناء السياسيين الذين جرت ادانتهم باستقبال عوائلهم بصورة منتظمة .

وكانت السلطات قد منعت كافة الزيارات تقريبا لعدد من السجناء السياسيين عقب القاء القبض عليهم في عام ١٩٨٠ باستثناء عام ١٩٨٣ عندما تدخل رئيس الدولة شخصيا لضمان قيام سلطات السجن بالسماح لاولئك السجناء برؤية زوجاتهم .

اطلاق سراح السجناء

اطلقت السلطات سراح اربعة سجناء سياسيين في نهاية حزيران/يونيو ١٩٨٤ قبل حلول الموعد المقرر لاطلاق سراحهم . وقد كانت محكمة امن الدولة قد ادانت المتهمين الاربعة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ وكانت منظمة العفو الدولية قد تبنت قضايا اثنين من هؤلاء السجناء وهما **الفونس ليبابخي وسبيريديون شيرا مبسيري** باعتبارهما من سجناء الرأي بعد ان جرت ادانتهم لقيامهم بتوزيع ما زعمت السلطات انه منشورات تخريبية وحكم عليهما بالسجن لمدة عشر سنوات وثماني سنوات على التعاقب .

اما السجينان الآخران اللذين اطلق سراحهما فقد كانا يقضيان احكاما بالسجن لمدة خمسة اعوام وعشرين عاما .

ولا تزال المنظمة تشعر بالقلق حول استمرار سجن ٢٢ شخصا ادانتهم محكمة امن الدولة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ونيسان/ابريل ١٩٨٣ والذين تعتبرهم المنظمة من سجناء الرأي . وتجري المنظمة حاليا تحقيقا في قضايا عدة سجناء آخرين وذلك للبت في امر كونهم من سجناء الرأي ايضا .

اطلاق سراح سجناء كوبيين

بعثت منظمة العفو الدولية ببرقية الى نائب رئيس جمهورية كوبا كارلوس رافائيل رودريغو ترحب فيها باطلاق سراح ٢٦ سجينا سياسيا كانوا يقضون احكاما طويلة بالسجن . وكانت المنظمة قد اوردت ذكر ١٧ سجينا من السجناء المذكورين في رسالة بعثت بها الى السلطات الكوبية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ والذين كانت المنظمة تعمل لصالحهم . واستنادا الى ما ورد الى المنظمة من معلومات فقد كان من المقرر اطلاق سراح سبعة من بقية السجناء خلال عام ١٩٨٤ .

كما اعربت المنظمة عن قلقها مرة اخرى حول مصير سجينين آخرين هما **سانتوس ميرابال رودريغو وفرناتن فيلالون موروياري** اللذين تبنت المنظمة قضاياهم واللذين تشير الدلائل الى استمرار حجزهم . واعربت كذلك عن قلقها حول سجين الرأي **ريكاردو بوفيل** ومجموعة من السجناء الآخرين الذين لا يزالون رهن الاحتجاز والذين تجري المنظمة تحقيقا في قضاياهم .

لقد ركزت منظمة العفو الدولية في السنوات الاخيرة ، عند اعرابها عن قلقها بشأن حقوق الانسان في كوبا ، على التقليد الذي تتبعه السلطات الكوبية بشكل متكرر حاليا الا وهو عدم اطلاق سراح السجناء السياسيين الذين يقضون احكاما طويلة بالسجن عند انقضاء مدة الحكم .. ولم تتبن المنظمة ايا من هؤلاء السجناء كسجين رأي ، الا انها ناشدت الحكومة الكوبية في عدة مناسبات بالقيام اما باطلاق سراح الذين اكملوا احكامهم او محاكمتهم بتهم لا تتعلق بمعتقداتهم التي يؤمنون بها ووفقا للقواعد المعمول بها دوليا في اجراء محاكمة عادلة .

لقد اصطحب القس جيسي جاكسون السجناء البالغ عددهم ٢٦ سجينا الى الولايات المتحدة في ٢٨ حزيران/يونيو الماضي سوية مع ٢٢ سجينا اميركيا غير سياسي .

وذكرت بعض التقارير الصحفية ان الرئيس الكوبي فيدل كاسترو كان قد ابلغ جيسي جاكسون بان اسماء السجناء الكوبيين البالغ عددهم ٢٦ سجينا قد ورد ذكرها في القوائم التي اعدتها منظمة العفو الدولية ، وتسعى المنظمة الآن الى توضيح هذا الامر .

اندونيسيا
مقتل زعيم ثقافي في إيريان جايا

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن عمليات احتجاز وتعذيب وقتل واسعة النطاق في مراكز الاعتقال في إيريان جايا في اندونيسيا منذ شباط/ فبراير ١٩٨٤ .

فقد ذكرت تقارير بأن الجنود الاندونيسيين قد أطلقوا الرصاص في ٩ شباط الماضي على مجموعة من المهاجرين من طائفة الايريانيز والبوغينيز . والثابت ان احد المهاجرين سقط صريعاً إلا أن من الجائز ان اطلاق الرصاص قد اسفر عن مقتل اخرين . وقد وقع الحادث عقب مشادة وقعت بين المهاجرين المذكورين في سوق حمادي في مدينة جايابورا في ايريان جايا . وخلال الايام التي أعقبت الحادث المذكور ، فر من الجيش الاندونيسي ما لا يقل عن ٢٥ جندياً من طائفة الايريانيز . كما جرت محاولة لرفع العلم التابع لجزيرة بابوا غينيا الجديدة خارج بناية المجلس المؤقت في جايابورا وذكرت التقارير أن عدداً من الاشخاص قد سقطوا صرعى بعد اطلاق النار عليهم .

واعقب ذلك تصاعد حدة العمليات العسكرية التي قام بها الجيش الاندونيسي وحركة بابوا الحرة . وذكرت التقارير ان صراعاً مسلحاً اعقب ذلك نتج عنه فرار ما يقرب من ٨,٠٠٠ شخصاً عبر الحدود الى بابواغينيا الجديدة بما فيهم عدد من الجنود من طائفة الايريانيز الفارين من الجيش أو الشرطة الاندونيسية وموظفين حكوميين محليين من الطائفة نفسها وطلاب واساتذة من جامعة سيندرا واسيه .

محاولة الهرب

تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق حول احتمال قيام السلطات الاندونيسية بتنفيذ حكم الاعدام المجاوز للقانون بحق شخصين عقب محاولة مزعومة قام بها ستة رجال كانوا محتجزين في مقر قيادة الشرطة في جايا بورا في ليلة الحادي والعشرين من نيسان/ ابريل الماضي . وتلى ذلك اكتشاف جثتي شخصين هما **آرنولد آب** وهو زعيم ثقافي بارز من بابوا ، **وادوارد موفو** اللذان كانا يعملان في جامعة سيندير اواسيه المحلية .

وذكرت التقارير أن جثة آرنولد آب قد أحضرت الى مستشفى اريوكو في جايابورا في ٢٧ نيسان/ابريل حيث ظهرت عليها ثقوب عيارات نارية في منطقة البطن وآثار حبال على المعصمين وجروح عميقة خلف الاذن اليمنى . بعدها جرى دفن الجثة في ٢٧ نيسان / ابريل بعد مراسيم تشييع عام حضره نحو ٥٠٠ شخص كما ذكرت التقارير . واضافت ان السلطات الاندونيسية قد واصلت ادعاءها بأن رجال الشرطة اطلقوا النار على آرنولد آب أثناء محاولته الهرب في ٢٧ نيسان/ ابريل الماضي .

وعثر على جثة ادوارد موفو في ٢٣ نيسان الماضي على مسحطية قرب القاعدة جي في سانغونغ سوجا خارج جا يابورا . وذكرت التقارير ان الجثة كانت منتفخة بالماء وظهرت عليها اصابات عميقة وكانت القدمان موثوقتين .

وذكرت التقارير ان شخصاً ثالثا « من المعتقلين الاخرين الذين حاولوا الهرب يدعى **جون [غينتو] روماينيام** قد سلم نفسه الى السلطات في أيار/ مايو الماضي مع حارس من حراس السجن يدعى **بايس وانيم** الذي وردت مزاعم حول قيامه بتسهيل عملية الهرب . وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقريراً مفاده ان شخصاً اخر يدعى **اوغسطين روتوبوي** زعمت السلطات انه تمكن من الهرب ، كان قد سلم « نفسه في وقت مبكر الى قائد المنطقة في ايريان جايا وهو اللواء سيمبيرنغ ميلايلا ، واحتجز بعدها في احد السجون في أبيبورا (لامباغا بيماسياراكاتان) في ضواحي

ارنولد آب

جايابورا . واضافت التقارير ان شخصاً آخراً من مجموعة المعتقلين يدعى اليكس ميبري لا يزال مفقوداً ولا يزال مصيره مجهولا .

ارنولد آب

لقد القت السلطات القبض على آرنولد آب في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ عقب قيام الجيش الاندونيسي ووحدة المغاوير بحملة اعتقالات بدأت في منطقة جايابورا في اب/اغسطس ١٩٨٣ . وكان من بين من القي القبض عليهم في ذلك الحين موظفان مدنيان متقاعدان هما آزر **ديموتيكاي و تيستوس دانسيدان** وعدد من الطلاب بما فيهم جون رومانيون . وذكرت التقارير ان السلطات ألقت القبض على معظمهم دون تصريح رسمي بذلك وانهم قضوا فترات في الحجز الانفرادي حيث خضعوا للاستجواب على ايدي رجال وحدة المغاوير .

لقد كان آرنولد آب يشغل منصب امين المتحف الانثروبولوجي التابع لجامعة سيندير اويسه وكان صيته ذائعاً في إيريان جايا ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى البرامج الاذاعية الخاصة بالمنظمة الثقافية التي يطلق عليها اسم (مامبيساك) التي كان يرأسها والتي كانت تعتبر إحدى ابرز المنظمات المدافعة عن ثقافة بابوا بصورة عامة . وكانت السلطات قد قامت باعتقاله لفترة وجيزة في العام الماضي عندما إتهمته باستغلال منظمته لتحقيق أهداف تخريبية . وفي ذلك الوقت اتهمه قائد قطاع المغاوير المحلي بقيامه بتسهيل مهمة اتصال برفسور اميركي زائر بحركة بابوا الحرة .

وذكرت التقارير بأن السلطات قامت بنقل آرنولد آب في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٤ من مركز الاعتقال التابع لوحدة المغاوير الى مركز الاعتقال الذي يديره اللواء سيمبيرينغ ميلايلا بصفته قائد الفرع المحلي التابع لجهاز الامن الذي يطلق عليه اسم « كوبكامتيب » . واضافت التقارير ان السلطات قامت في ٢٠ كانون الثاني/ يناير الماضي بنقله مع اربعة معتقلين اخرين ، وهم **جون رومانيوم واليكس ميبري واغسطيناس رونتوبوي واوكتافيونوس يانثيو** ، الى مركز قيادة الشرطة حيث احتجز خمستهم في زنزانة مشتركة . وفي ٢٥ شباط/فبراير جرى تسليم قضيته والاربعة الاخرين رسميا الى دائرة المدعي العام في جايابورا . وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقريرا آخرا . يفيد بأن رجال وحدة المغاوير قد قاموا باختطاف تيتوس دانسيدان وآزر ديموتيكاي واربعة معتقلين آخرين كانوا محتجزين اما في سجن أبيسبورا او في ثكنات الشرطة العسكرية في الفترة ما بين ١٣ و ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٤ ولم يعثر لهما على اثر لحد الان . وتقول التقارير ان آزر ديموتيكاي قد لقي مصرعه كنتيجة للتعذيب الذي تعرض له على ايدي رجال وحدة المغاوير . وجرى تعذيب المعتقلين الاربعة الاخرين **وهم جويل وورومي و جيريماية سوواي و توان سامادودا و ديمانياس توتو** .

وتلقت المنظمة ايضا اسماء عدد من الاشخاص ممن القي القبض عليهم عقب محاولة الهرب المزعومة التي قام بها آرنولد آب وخمسة معتقلين اخرين في ٢١/٢٢ نيسان/ابريل الماضي . وهؤلاء الاشخاص هم : **جوناس راجاو** وهو طالب في جامعة سيندراواسيهوعضو في منظمة (مامبيساك) الثقافية **و بان بيتر آب** وهو معلم وعضو في منظمة مامبيساك **و داني ماندوين** وهو عضو في مامبيساك **و بوب سويلا** الذي تخرج حديثا في جامعة سيندير اويسه .

لقد اعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها الى السلطات الاندونيسية حول مصير الاشخاص المذكورين بسبب ما ذكرته التقارير عن مصير المعتقلين الاخرين الذين جرى الحديث عن قضاياهم اعلاه .

ابو ظبي
تخفيف حكم الاعدام

اصدرت محكمة العين في ابو ظبي في شباط/فبراير ١٩٨٤ حكما بالرجم بالحجارة حتى الموت على امرأة من سريلانكا تدعى **شاهال حميد عزيزة امة** وهي في الاشهر الاخيرة من الحمل ورجل هندي يدعى **بي كيه كونديلا** بعد ادانتهما بارتكاب جريمة الزنا .

وفي ٧ آذار/مارس الماضي قدمت منظمة العفو الدولية طلب مناشده الى رئيس دولة الامارات العربية المتحدة وحاكم ابو ظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لحثه فيه على اصدار اوامره بتخفيف الحكم المذكور . وفي ٣ نيسان/ابريل كتبت المنظمة الى سفير دولة الامارات العربية المتحدة في لندن طالبة تزويدها بتفاصيل اخرى عن القضية المذكورة .

لقد ذكرت التقارير بأنه قد جرى تخفيف الحكم في ١١ نيسان/ابريل الماضي الى حكم بالسجن عاما واحدا على شاهال مع ٢٥ جلدة وطردها من البلاد . وخفف الحكم الصادر على كونديلا الى حكم بالسجن عامين مع ٧٠ جلدة وطرده من البلاد ايضا . وفي ٢٤ ايار/مايو الماضي رحبت المنظمة بقرار تخفيف حكم الاعدام وحثت السلطات على تخفيف حكمنية .

وعلمت المنظمة مؤخرا بأن شاهال قد رزقت بطفل في السجن ، لذا ناشدت السلطات بتخفيف حكم الجلد الصادر عليها .

اطلاق سراح السجناء وقضايا اخرى

ورد الى منظمة العفو الدولية في حزيران / يونيو ١٩٨٤ خبر اطلاق سراح ١١٨ سجينا كانت المنظمة قد تبنت قضاياهم او اجرت تحقيقات فيها . وتبنت المنظمة ٩٥ قضية جديدة .

منشورات منظمة العفو الدولية - قيمة الاشتراك السنوي (٥) جنيهات استرلينية (١٢,٥) دولارا اميركيا .

1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom. Printed in Great Britain By Shadowdean Limited, Unit B, Roan Estate, Mortimer Road, Mitcham, Surrey.